ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index
مجلة الأصالة

منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

أ- م- د كريمة مصطفي ابراهيم بنور*
المعهد العالي لتقنيات والعلوم الطبية الزهراء ، ليبيا
gawa.2022@gmail.com
تاريخ الارسال 2026/3/31م تاريخ القبول 2026/4/12م

"Civil Society Organizations and Democratic Transition"

The Higher Institute of Medical and Technical Sciences Alzahra
Kareema Mostafa **Abraham** banoor
gawa.2022@gmail.com

Abstract
Objective: This study aimed in-depth to identify the reality of civil society organizations and institutions, and to determine their pivotal role in the democratic transition process in Libya .The study also sought to accurately identify the most important problems and obstacles (legal, political, and subjective) that hinder the progress of these institutions, in order to search for practical mechanisms and models that reduce apathy and activate their role to be able to lead the development process and modernize Libyan society.

Methodology: To ensure the comprehensiveness of the research, the researcher relied on the integration of three scientific approaches; the historical approach to track the roots and development of the civil society movement in Libya across different eras, the case study approach to focus on the phenomenon and analyze it accurately, and the descriptive-analytical approach to understand the complex network of relations between social and political phenomena and their impact on civil behavior .Results: The results revealed severe suffering of civil society institutions in Libya from a lack of independence, due to the heavy legacy of restrictive legislative laws (such as Law No. 111 of 1970 and Law No. 19 of 2001) that grant executive agencies the right to intervene, dissolve, and merge .The results also showed a weakness in organizational structures and self-funding, and a profound negative impact by the state of acute political polarization, the prioritization

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY NC

of the language of weapons, and tribal and regional affiliations over the national interest .

Conclusions: The study concluded that the success of the democratic transition path inevitably requires establishing a balanced partnership between the state and civil society institutions, and immediate action to issue new legislation that guarantees freedom of work and complete independence from the dominance of the executive authority .Keywords: Civil Society, Democratic Transition, Political Participation, Legislative Framework, Libya.

الملخـــــص:

هدفت هذه الدراسة بشكل معمق إلى التعرف على واقع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وتحديد دورها المحوري في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. كما سعت الدراسة إلى الوقوف الدقيق على أهم الإشكاليات والعقبات (القانونية، السياسية، والذاتية) التي تعرقل مسيرة هذه المؤسسات، وذلك من أجل البحث عن آليات ونماذج عملية تقلل من مظاهر العزوف وتنشط دورها لتكون قادرة على قيادة عملية التنمية وتحديث المجتمع الليبي.

ولضمان شمولية البحث، اعتمدت الباحثة على تكامل ثلاثة مناهج علمية؛ المنهج التاريخي لتتبع جذور وتطور حركة المجتمع المدني في ليبيا عبر الحقب المختلفة، ومنهج دراسة الحالة للتركيز على الظاهرة وتحليلها بدقة، والمنهج الوصفي التحليلي لفهم شبكة العلاقات المعقدة بين الظواهر الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على السلوك المدني.

وكشفت النتائج عن معاناة قاسية لمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا من غياب الاستقلالية، وذلك بسبب الإرث الثقيل للقوانين التشريعية المقيدة (مثل قانون رقم 111 لسنة 1970 وقانون رقم 19 لسنة 2001) التي تمنح الأجهزة التنفيذية حق التدخل والحل والدمج، وكما أظهرت النتائج ضعفاً في الهياكل التنظيمية والتمويل الذاتي، وتأثراً سلبياً بالغاً بحالة الاستقطاب السياسي الحاد، وتغليب لغة السلاح، والانتماءات القبلية والمناطقية على المصلحة الوطنية، وخلصت الدراسة إلى أن نجاح مسار التحول الديمقراطي يتطلب حتماً ترسيخ شراكة متوازنة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، والعمل الفوري على إصدار تشريعات جديدة تضمن حرية العمل والاستقلالية التامة عن هيمنة السلطة التنفيذية. الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التحول الديمقراطي، المشاركة السياسية، الإطار التشريعي، ليبيا.

مقدمة الدراسة:

تعد مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم ركائز البنى الأساسية للدولة الحديثة، ويعتبر المجتمع المدني من حيث المبدأ نسيجاً متشابكاً ومعقداً من العلاقات التي تقوم على أساس تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد، والتراضي، والاختلاف، وتوزيع الحقوق والواجبات بين المجتمع والدولة، وبهذا المفهوم الواسع، يعتبر المجتمع المدني الركن الأساسي للديمقراطية، ويلعب دوراً حاسماً في بنائها ودعم تطورها المستمر، لأنه يتكون من البنى السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطار شبكة من الممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية، مما يمثل دفعة قوية نحو التنمية الشاملة (السياسية، والإدارية، والاجتماعية) .لقد مر مفهوم المجتمع المدني بتطورات تاريخية وفلسفية عميقة؛ حيث تعود بداياته الأولى إلى العصر الإغريقي حينما دعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير لحماية العدالة والمساواة، وتطور المفهوم لاحقاً في العهد الروماني الذي ميز بين الحق الطبيعي والحق المدني، وفي العصر الحديث، تبلور المفهوم عبر مفكري عصر التنوير ونظرية العقد الاجتماعي (هوبز، لوك، روسو)، حيث ارتبط بخروج الإنسان من حالة الطبيعة إلى نشأة المجتمع المنظم، ثم توالت الإسهامات الفكرية عبر المدارس الليبرالية والماركسية (هيجل وماركس وغرامشي) التي ناقشت جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة. أما في الفضاء العربي، فقد برز المفهوم بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة وارتبطت مكانته بالتحولات الديمقراطية، انطلاقاً من فكرة أن تطور المجتمعات يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تكمل دور الدولة وتساعد في انتشار قيم المبادرة والاعتماد على الذات، وفي سياق الحالة الليبية تحديداً، واجه المجتمع المدني مساراً تاريخياً مضطرباً؛ فبعد محاولات مبكرة للعمل الأهلي إبان فترات الإدارة البريطانية والعهد الملكي، تعرض لحالة من التجريف التام والمصادرة خلال عقود النظام السابق الذي حرم المجتمع من مؤسساته المستقلة، واعتبر الحزبية خيانة، وفرض سيطرة أمنية صارمة، ومع انطلاق ثورة 17 فبراير، حدث تحول جذري تجلى في سعي الإعلان الدستوري لكفالة حرية تكوين سائر منظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى ولادة آلاف الجمعيات في مختلف القطاعات لسد الفراغ الإداري والأمني، ورغم هذا الانفتاح، تصطدم هذه المؤسسات اليوم بعقبات قانونية وسياسية ضخمة تحد من قدرتها على دفع عجلة التحول الديمقراطي بشكل فعال.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تنبع مشكلة البحث من التساؤل الرئيسي حول مدى فاعلية وحقيقة الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في دفع وحماية مسار التحول الديمقراطي في ظل التحديات المعقدة، وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي حزمة من التساؤلات الفرعية الدقيقة:

- ما المقصود علمياً وعملياً بمؤسسات المجتمع المدني ومفهوم التحول الديمقراطي؟.
- ما هو الدور الفعلي والمأمول لمؤسسات المجتمع المدني في إدارة سيرورة عملية التحول الديمقراطي؟.
- ما هي طبيعة وحجم الإسهامات الحقيقية التي قدمتها مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا خصوصاً؟.
- هل كونت مؤسسات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في تأسيس قواعد المشاركة السياسية في ليبيا، أم أنها لا تزال تعاني من التهميش؟.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الغايات العلمية التالية:

- التعرف الشامل على واقع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي عموماً والمجتمع الليبي على وجه الخصوص.
- الوقوف الدقيق على أهم الإشكاليات والتحديات التي يثيرها هذا القطاع، وتحديد العقبات والعوائق المرتقبة (القانونية، السياسية، والمؤسسية) التي تواجهه وتحد من فاعليته.
- تتبع وتقييم خطوات الإصلاح، ومعرفة التغييرات الجذرية التي حدثت على خريطة المجتمع المدني بشكل خاص في ليبيا بعد سقوط النظام السابق.
- البحث المعمق عن نماذج وآليات تقلل من مظاهر السلبية والعزوف عن الالتحاق بمنظمات المجتمع المدني من قبل الناس، والعمل على تنشيطه حتى يكون قادراً بالفعل على قيادة عملية الإصلاح والتغيير وتنمية وتحديث المجتمع الليبي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة أبعاد نظرية وميدانية:

- **الأهمية النظرية**: تعتبر الدراسة مدخلاً مهماً لتحليل عملية التطور الديمقراطي من خلال تحديد طبيعة العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع، والديمقراطية، كما تساهم في فهم تأثير المتغيرات والأوضاع التي تشهدها الساحة العالمية والإقليمية، وظهور مفاهيم حديثة كالصراع والتنافس وتحقيق التنمية والرفاهية.

• **الأهمية الميدانية والعملية**: تسلط الضوء على الحركات الاحتجاجية والثورات التي شهدتها المنطقة العربية (الربيع العربي)، والتي كان لمنظمات المجتمع المدني فيها الدور الفعال في حشد ودعم الجماهير نحو التغيير.

• تبرز أهمية البحث في محاولته الجادة لمعرفة وتقييم دور المجتمع المدني الليبي تحديداً في دفع عملية التطور الديمقراطي والتنمية المجتمعية بعد التحولات الجذرية التي أعقبت ثورة 17 فبراير، وتكمن الأهمية القصوى في تسليط الضوء على ضرورة تمكين هذه المؤسسات لتصبح مؤسسات مستقلة وقادرة على صياغة السياسات العامة بدلاً من بقائها أسيرة للقوانين المقيدة.

مصطلحات الدراسة:

لضبط الإطار المفاهيمي للبحث، تم تحديد المصطلحات التالية:

• **المجتمع المدني**: تعددت تعريفاته بتعدد المدارس الفكرية؛ فهو فضاء للحرية يلتقي فيه الناس ويتفاعلون تفاعلاً حراً، ويبادرون بمبادرات جماعية بإرادتهم الحرة من أجل قضايا مشتركة أو تعبير عن مشاعر بطريقة سلمية، ويعرف أيضاً بأنه تلك التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للخلاف، ولا تسعى لتحقيق أرباح مادية ولا تمارس السلطة، لكنها تساهم بفعالية في صياغة القرارات خارج المؤسسات الرسمية، وفي سياق آخر، يعرفه عبد الحميد الأنصاري بأنه المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية (أحزاب، نقابات، روابط) لتمثل الحضور الجماهيري وتعكس التعددية، مما يوجد مؤسسات موازية لمؤسسات السلطة تحول دون تفردها واحتكارها للعمل العام.

• **التحول الديمقراطي**: هو السيرورة التي تهدف إلى إرساء دعائم الديمقراطية ومؤسساتها بشكل يضمن لأفراد المجتمع تحقيق العدل والمساواة ويكفل احترام حقوق الإنسان ، وهو الجانب السياسي المكمل للمجتمع المدني، والذي يعبر عن صيغة سلمية لإدارة الخلاف والتنافس والصراع من خلال توفير قواعد حكم للإدارة السليمة للعلاقات بين الجماعات المتنافسة.

الدراسات السابقة:

للإحاطة المعرفية بموضوع الدراسة، تم استعراض ومناقشة عدد من الدراسات الأكاديمية السابقة ذات الارتباط الوثيق:

• **دراسة رياض محمد برشان (2011):** تناولت هذه الدراسة مشاركة المجتمع المدني وعلاقته بالمجتمع الجماهيري، وإبراز دور المؤسسات والاتحادات والنقابات داخل

منظومة الديمقراطية المباشرة في صنع السياسات العامة الليبية، وركزت على تحليل دور هذه الكيانات في تزويد المؤتمرات بالخبرة العلمية، إلا أن الباحث وقع في تناقض عندما اعتبر أن المجتمع الجماهيري هو ذاته المجتمع المدني، متجاهلاً مشكلة عدم مشاركة الجماهير في صياغة السياسة العامة واعتباره أن القانون المقيد رقم 19 لسنة 2002 يتوافق مع رؤيته.

- **دراسة رجب محمد أبو عائشة (2010):** ركزت هذه الدراسة على مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا متخذة من "جمعية واعتصموا للأعمال الخيرية" حالة دراسية تطبيقية لتقييم الأداء.
- **دراسة عبد الحكيم محمد الزغداني (2007):** هدفت الدراسة إلى توضيح مناشط ومساهمات الجمعيات الأهلية في السياسة العامة في ليبيا، وتحديد المعوقات التي تواجهها داخل شعبية طرابلس في ظل تزايد أعدادها، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن المشاركة الفعلية لهذه الجمعيات اختُزلت بشكل كبير في تقديم المعونات الإنسانية والخيرية دون الوصول إلى مستوى المشاركة السياسية الحقيقية في التنمية المجتمعية.
- **دراسة علي مصباح علي الزائدي (2013):** بحثت هذه الدراسة في أثر التحولات السياسية في ليبيا على مؤسسات المجتمع المدني، وتناولت باستفاضة الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن التحول السياسي السريع، ومدى الانعكاس المباشر لهذه التحولات على بنية ونشاط المجتمع المدني في ليبيا.

إجراءات الدراسة الميدانية (منهجية البحث)

استندت هيكلية البحث وتحليل ظواهره إلى المناهج العلمية التالية لضمان الدقة والموضوعية:

- **المنهج التاريخي**: استخدم هذا المنهج للتركيز على المتابعة التاريخية الدقيقة لتطور حركة المجتمع المدني في ليبيا والعوامل السياسية والاجتماعية التي أدت إلى تكوينه عبر الحقب المختلفة، وذلك من خلال فهم الحاضر ومحاولة التنبؤ بمسارات المستقبل.
- **منهج دراسة الحالة**: اعتُمد هذا المنهج لأخذ ظاهرة المجتمع المدني الليبي كظاهرة قابلة للدراسة والتركيز عليها وتحليلها تفصيلياً من خلال عملية الفك وإعادة التركيب، للوصول إلى حقائق علمية يمكن تعميمها تبين دور هذه المؤسسات في تحقيق الديمقراطية والتنمية في ظل المعطيات الراهنة.
- **المنهج الوصفي التحليلي**: تم تبني هذا المنهج لوصف وتحليل ظاهرة الحراك الاجتماعي المدني والسلوك السياسي، عبر تنظيم المعلومات والحقائق وتطبيقها ثم

التعبير عنها كيفياً وكمياً، وذلك للوصول إلى فهم عميق للعلاقة بين الظاهرة الاجتماعية والسياسية، وأسبابها، والتمكين من وضع استنتاجات دقيقة تعكس الواقع وتطور الاتجاهات السياسية.

- **حدود البحث:**
- **الحدود المكانية**: يقتصر نطاق البحث جغرافياً على دراسة منظمات المجتمع المدني الليبي حصراً.
- **الحدود الزمانية**: يقتصر الإطار الزمني للبحث على دراسة دور منظمات المجتمع المدني الليبي في عملية التحول الديمقراطي انطلاقاً من تاريخ ثورة السابع عشر من فبراير (17-2-2011) وما تلاها من أحداث.

عرض النتائج ومناقشتها:

من خلال التحليل المعمق للبيانات التاريخية والسياسية والقانونية، أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج المحورية التي تفكك واقع المجتمع المدني الليبي وتحدياته:

أولاً: التطور التاريخي المتذبذب والمتقطع للعمل المدني في ليبيا أكدت الدراسة أن مسار العمل الجماعي في ليبيا هو تاريخ تقاطعات وقطائع، وليس تاريخ تراكمات مستمرة.

- البدايات والمرحلة الاستعمارية: تشكلت البدايات الأولى للعمل الأهلي في صورته البدائية التلقائية من خلال ظاهرة "الفزعة" والتضامن المجتمعي والدور الريادي للجوامع، وفي أواخر العهد العثماني، ظهرت جمعيات ثقافية سياسية مثل "القراخانة" التي تأسست في طرابلس وامتدت لبنغازي ومصراتة للاهتمام بالتعليم ونشر الجرائد، إلا أن الاحتلال الإيطالي شكل قطيعة تاريخية حادة دمرت تراكم التجربة، وأسس إدارة عسكرية عنصرية أغلقت المبادرات المبكرة مثل "النادي الأدبي" الذي أُسس عام 1920، وفي فترة الإدارة البريطانية، سُمح بتأسيس الأحزاب والجمعيات (أكثر من 30 مؤسسة) مثل جمعية عمر المختار عام 1945 التي لعبت دوراً ثقافياً ورياضياً.
- مرحلة الاستقلال والعهد الملكي: رغم نص دستور 1951 والقانون المدني لعام 1953 على حق تكوين الجمعيات، عانت هذه المرحلة من سيطرة الدولة على المؤسسات وحظر الأحزاب مبكراً (ديسمبر 1951)، وتقييد النقابات العمالية بقوانين أضعفتها وجعلتها مقيدة وعرضة للانقسامات.
- مرحلة النظام السابق (1969 - 2011): أحكم النظام السابق قبضته الأمنية وخنق كل صوت مدني مستقل؛ فتم تجريم الحزبية عام 1972 ووصلت العقوبة للإعدام،

وألغيت الأنشطة المدنية الحديثة والكيانات المستقلة، وصدرت قوانين مكبلة كالقانون رقم 111 لسنة 1970 والقانون سيء السمعة رقم 19 لسنة 2001 (قانون كبت الجمعيات)، حيث أصبحت النقابات غير تنافسية وإلزامية واعتبرت جزءاً من هيكل السلطة ولم تمتلك أي فضاء مستقل.

• مرحلة ما بعد ثورة 17 فبراير 2011: فتح الإعلان الدستوري آفاقاً جديدة بالنص على كفالة حرية تكوين الأحزاب والجمعيات ، وشهدت هذه المرحلة تسابقاً محموماً أدى إلى إشهار آلاف الجمعيات (ما بين 1800 إلى 1900 جمعية) ، وبدأت هذه الجمعيات نشاطها في تقديم الدعم الإغاثي والطبي إبان الحرب، ثم تحولت بعد التحرير إلى التركيز على المصالحة الوطنية، السلم الأهلي، الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وساهمت بفعالية في مراقبة الاستحقاقات الانتخابية الأولى (انتخاب المؤتمر الوطني) وتوعية الناخبين.

ثانياً ـ المعوقات القانونية والتشريعية الخانقة:

أظهرت النتائج بوضوح أن الإطار التشريعي لا يزال يشكل التحدي الأكبر، فرغم قيام الثورة، لا تزال البيئة القانونية تفتقر للنصوص التي تحمي الأفراد والجماعات، حيث استمر العمل بالقوانين الموروثة المكبلة مثل القانون رقم 19 لسنة 2001.

ـ يضع هذا القانون إشكاليات كبرى في التأسيس والنشاط، ويمنح الإدارة التنفيذية سلطة واسعة لحضور اجتماعات التأسيس، والتدخل في الشؤون الداخلية للجمعيات، ودعوتها لاجتماعات غير عادية.

ـ والأخطر من ذلك، أعطى القانون للدولة حق التراخيص وحق المراقبة، بل وحق حل الجمعيات أو دمجها بقرار إداري بدلاً من اللجوء للقضاء، مما ينفي عنها صفة الأهلية ويجعلها مجرد صورة مشوهة للمؤسسات الرسمية.

ـ كما تعاني المؤسسات من عقبات بيروقراطية مشددة للحصول على التمويل، حيث تشترط القوانين موافقة الوزير المختص مع إعطائه حق الرفض دون إبداء الأسباب.

ثالثاً: المعوقات السياسية (غياب البيئة الحاضنة)

بينت الدراسة أن عملية التحول الديمقراطي في ليبيا تصطدم بواقع سياسي مرير يعطل عمل المجتمع المدني:

ـ انتشار الممارسات السياسية الإقصائية، والحرب الإعلامية بين الأحزاب والقوى السياسية التي تتصارع على الانفراد بالسلطة، مما ولد حالة من الاستقطاب الحاد.

ـ تغليب لغة السلاح، والمواجهة العنيفة، والتخوين المتبادل على لغة الحوار السلمي والتفاهم بين القوى الوطنية.

ـ تفشي ظاهرة تغليب المصالح الذاتية، والولاءات القبلية والعشائرية والمناطقية الضيقة على المصلحة العليا للدولة، مما أدى إلى تقسيم البلاد استقطابياً.
ـ استمرار الفساد المالي والفوضى الإدارية، وتدخلات الأطراف الخارجية، ومحاولات إعاقة المسار من قبل بقايا النظام السابق، كل هذه العوامل حالت دون إيجاد حلول سلمية وفشلت في توفير المناخ لإدارة الاختلاف، مما همش دور المجتمع المدني الفاعل.

رابعاً ـ التحديات والمعوقات الذاتية للمؤسسات المدنية :

أوضحت النتائج أن مؤسسات المجتمع المدني الحديثة النشأة ارتكبت أخطاء هيكلية منذ بداياتها التأسيسية تعيق أداءها:

ـ الانغلاق والصبغة التقليدية: حيث اقتصر الانضمام في العديد من الجمعيات على أبناء العائلة أو القبيلة أو المنطقة الواحدة، مما يتنافى مع مبادئ التعددية والانفتاح.
ـ غياب التجانس، والتكامل، وضعف التعاون والتشبيك المنظم بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.
ـ الخلط بين مفهومي التطوع والمهنة، حيث أصبحت بعض المؤسسات مجرد واجهة للبحث عن فرص عمل ولتحقيق مكاسب شخصية للمنخرطين فيها، وقيام أغلبها على نشاط وجهد شخصي فردي.
ـ الضعف الشديد في التمويل الذاتي، والاعتماد المطلق تقريباً على المنظمات الدولية الأجنبية، مما يثير تساؤلات حول استقلاليتها وارتباطها بأجندات التمويل.
ـ ضعف النظام الهيكلي والمؤسسي الداخلي، وافتقارها للتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى التنافس غير الشرعي والشخصي بين قيادات هذه المؤسسات.

الاستنتاجات والتوصيات "

أولاً ـ الاستنتاجات العلمية:

بناءً على المعطيات والتحليلات السابقة، خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

ـ يعد التزام منظمات ومؤسسات المجتمع المدني بتحقيق مبادئ الديمقراطية (سواء على صعيد علاقاتها الداخلية بين أعضائها، أو في إدارتها للعلاقات الخارجية) عنصراً جوهرياً ومقياساً حقيقياً لتفعيل دورها في تدعيم عملية التطور الديمقراطي الشامل على المستوى الوطني.
ـ توجد حاجة ماسة وملحة لإحداث تغيير جذري في هيكلية وبنية ورؤية وأهداف العدد الأكبر من مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، بحيث ترتقي لتوازي مستوى

المنظمات الفاعلة في البلدان الديمقراطية القادرة على تقديم خدمات حقيقية وقيادة التنمية.

ـ إن الضعف الذي تعاني منه مؤسسات المجتمع المدني اليوم ليس مجرد خلل ذاتي، بل جاء كنتيجة حتمية للقيود القاسية (القانونية، الإدارية، والمالية) التي لا تزال تفرضها الأجهزة التنفيذية للدولة على عمل هذه المؤسسات.

ـ إن غياب وتعثر التجربة الديمقراطية والممارسة السياسية الشرعية طوال عقود في تاريخ ليبيا الحديث، كان المسبب الرئيسي في الهشاشة الحالية وتراجع الوعي السياسي، مما يستلزم وقتاً طويلاً وجهداً مضاعفاً لتذليل هذه الصعوبات وتفعيل دور المؤسسات المدنية.

ثانياً ـ التوصيات العملية :

للرقي بواقع المجتمع المدني وتصحيح مساره نحو تحقيق التحول الديمقراطي، توصي الباحثة بالآتي:

ـ الإصلاح التشريعي الفوري: ضرورة العمل الجاد من قبل المجالس التشريعية على تطوير منظمات المجتمع المدني ووضع الأسس الموضوعية لها، وذلك من خلال صياغة وإصدار إطار قانوني جديد ومستقل يلغي العمل بالقوانين السابقة المقيدة (كالقانون رقم 19)، ويضمن الحريات الأساسية نصاً وروحاً، مثل حرية الاجتماع، والمشاركة، والتعبير المستقل، مما يرفع من كفاءتها وفاعليتها.

ـ ترسيخ ثقافة الشراكة: ضرورة إرساء شراكة متوازنة وعلاقة تكاملية حقيقية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، تقوم على قواعد الشفافية، والمسؤولية المتبادلة، وعدم التخوين، لضمان مشاركة هذه المؤسسات في صنع السياسات والتشريعات.

ـ تعزيز الممارسة الديمقراطية الداخلية: التأكيد المستمر على الصلة القوية التي يجب أن تربط بين الممارسة الديمقراطية الحقة وعمل مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تنبذ هذه المؤسسات الولاءات القبلية والمصلحية وتتبنى معايير النزاهة والتداول.

ـ التوازن بين التنظيم والاستقلالية: على مؤسسات المجتمع المدني أن تعي وتتقبل أن للدولة الحق السيادي في تبني قوانين وتنظيمات مناسبة لحماية الأمن القومي والمجتمعي، شريطة أن لا تتعارض هذه القوانين إطلاقاً مع الأهداف الأساسية والجوهرية للمؤسسات المدنية كدورها في الرقابة، وحقها في المشاركة السياسية، والنقد البناء للسلطة الحاكمة.

بيان تضارب المصالـــح: يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

المراجع والمصادر:

1. عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، أفريقيا الشرق، المغرب، 2001.
2. عبد الحميد الأنصاري، الشورى وأثرها في الديمقراطية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
3. عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة ميدانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
4. علي عبد الصادق، المجتمع المدني دراسة في تطور المفهوم وإشكالية في الخطاب العربي المعاصر، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء، الإمارات، 2005.
5. علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني في قراءة أولية، المروية، القاهرة، 2005.
6. عيسى الشماس، المجتمع المدني (المواطن والديمقراطية)، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2008.
7. غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة: شوكت يوسف، وزارة الثقافة، دمشق، 2005.
8. فرانك أدولف، المجتمع المدني، ترجمة: عبد السلام حيدر، المحروسة، القاهرة، 2000.
9. محمد أحمد نايف، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار الحامد، عمان، 2012.
10. محمد الغيلاني، المجتمع المدني حججه ومفارقاته ومصادره، دار الهلال، بيروت، 2004.
11. محمد زين العابدين، مؤسسات المجتمع المدني بين الواقع والطموح، عالم الثقافة، عمان، 2011.
12. مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز بحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.
13. وجيه كوتراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.